شرط الصفة في تفتيش المركبات والسفن البحرية: دراسة في اجتهاد المحكمة الأمريكية العليا

أ. د. فارس مناحي المطيري
أستاذ القانون الجزائي
قسم القانون، كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع الصفة في الدفع أمام المحاكم ببطلان تفتيش المركبات، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنت الأسلوب التحليلي في مناقشة الموضوع. وانتهت إلى أن الأصل في اكتساب الصفة في الدفع ببطلان التفتيش الخاص بالمركبات إنما يثبت لمالك المركبة أو حائزها القانوني. وعلى الرغم من ذلك أعطت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية الصفة كذلك لمن يُوجَد بشكل مشروع داخل المركبة، ولو كان غير حائزٍ لها. كما انتهت الدراسة إلى أن وضع منقولات داخل المركبة من شأنه إكساب الصفة لحائز تلك المنقولات، ولو لم يُوجَد داخل المركبة وقت التفتيش، أو إن كان حائزًا لها بصورة غير مشروعة، والحكم الذي ينطبق على المركبات ينطبق على السفن البحرية، وأخيرًا، انتهت الدراسة إلى أنه لا يشترط لاكتساب الصفة في الدفع ببطلان تفتيش المركبات أن تكون الحيازة فعلية.

كلمات دالة: التفتيش، والمركبات، والصفة، والدفع، والبطلان، والمحكمة العليا الأمريكية.

المقدمة

أولًا: موضوع الدراسة

تهتم جميع الدساتير بحماية حرمة الإنسان الخاصة، وصيانتها من المساس أو الاطلاع عليها، وهذا يهدف إلى توفير الاستقرار والأمن للفرد، حتى يتمكن من أداء دوره المنوط به. ولكن هذه الحماية ترد عليها استثناءات في بعض الأحيان، قد تستوجب المساس بحرمة الحياة الخاصة؛ بقصد المحافظة على المصالح العامة، وذلك في أثناء البحث عن أدلة إثبات لوقوع الجريمة، وإسنادها إلى مرتكبها، غير أن التشريعات عند سماحها بذلك منحت المتهم ضمانات، وقيدت سلطة التحقيق بشروط وشكليات، تكفل هذه الضمانات.

ولا شك في أن التفتيش يعدّ إجراءً مهمّاً من إجراءات التحقيق الابتدائي، يستهدف البحث عن أدلة إثبات لوقوع الجريمة وإسنادها إلى مقترفها أو مقترفيها، وهو ما تقوم به الجهة المختصة بصرف النظر عن إرادة الشخص أو صاحب المكان المراد تفتيشه[1].

والتفتيش يعني الاطلاع على محل له حرمة خاصة، منحها القانون للفرد، ويعدّ مستودعًا لسر صاحبه، ويأتي تفتيشه لضبط ما فيه وما يفيد في كشف الحقيقة[2]، ويقع التفتيش على جسم المتهم، أو على منقولاته، أو مسكنه، ويدخل ضمن المنقولات المحفظة والحقيبة والمركبات.

وتأخذ المركبات والعربات حكم المنقولات، بل تعدّ من أهم المنقولات؛ لصفتها الخاصة وقابليتها للتنقل، ولأنها مكان مناسب لإخفاء المتهم ما بحوزته من أدلة في داخلها؛ ومن ثم ترتبط حرمتها – وجودًا أو عدمًا – بوجودها مع الشخص وبحوزته؛ فإذا ما كانت في المسكن أو في ملحقاته طبق عليها ما يطبق من قواعد تفتيش المسكن، ويكون لها حرمته[3]، وإن كانت خارجه فقد ذهب رأيٌ إلى أنها تأخذ حكم المنازل في التفتيش[4].

---

(1) محمد علي غانم، تفتيش المسكن، في قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص3.

(2) ممدوح إبراهيم السبكي، حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص300.

(3) حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن، 2011، ص153.

(4) مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص499.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تستمدّ الدراسة أهميتها من الموضوع الذي عرضت له، وهو شرط الصفة في تفتيش المركبات والسفن البحرية في ضوء اجتهاد المحكمة الأمريكية العليا، وهو موضوع ذو صلة وثيقة بالجهات المعنيّة بالتحقيق؛ لتعرّف الحدود أو النطاق الذي يسمح فيه القانون بالتفتيش الذي يخضع له المتهم؛ فلا تتجاوزها، كما أنه موضوع مهمّ للشخص الطبيعيّ؛ لتعرّف حقّه القانونيّ في الدفع ببطلان التفتيش على مركبة بعينها؛ استناداً إلى أن هذا التفتيش يعدّ انتهاكاً للخصوصية التي يكفل القانون حرمتها وعدم المسّ بها، ولعلّ الدراسة تشكل إضافة حقيقية، ولو يسيرة، إلى المكتبة القانونية العربية، في ظلّ افتقارها – بحسب علم الباحث – إلى هذا النوع من الدراسات، ولا سيما أن الفقه العربيّ لم يتصدّ إلى قضية تفتيش المركبة، ومدى اعتباره انتهاكاً للخصوصية، ومدى حق المتهم في الدفع ببطلانه، سواء كان موجوداً فيها بشكل قانوني، أو كان له حقٌّ في أشياء فيها. ويأمل الباحث أن تمثّل هذه الدراسة إثراءً للقوانين في الدول العربية، وعوناً للمشرعين فيها، وبخاصة المشرع الكويتي، للإفادة من تجربة الفقه الأمريكي وتبنّيها.

ثالثًا: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد الشخص الذي له صفة الدفع ببطلان تفتيش المركبة والمعيار الذي تبنته المحكمة العليا في الولايات الأمريكية المتحدة في الدفع ببطلان التفتيش على المركبة، ومدى صلاحية تطبيق هذا المعيار على السفن البحرية، وشروط الحيازة للدفع ببطلان التفتيش، وهل يملك حق الدفع راهن المركبة أو أفراد أسرة مالكها أو من وضع منقولات فيها.

رابعًا: منهج الدراسة وخطتها

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يصف الباحث الحالة، ويوضحها، ثم يأتي على تحليلها وتفسيرها، والكشف عن إيجابياتها وأوجه القصور أو الثغرات فيها، ومن ثم يقدّم التوصيات اللازمة بشأنها؛ ولعل من المناسب أن تبنى الدراسة على مطلبين، يدرج تحت كل منهما ثلاثة فروع، على النحو الآتي:

المطلب الأول: معيار الصفة من حيث الأشخاص

المطلب الثاني: معيار الصفة من حيث المحل

المطلب الأول

معيار الصفة من حيث الأشخاص

كانت المحاكم الأمريكية في السابق تميل إلى الحكم بأنه لا يحق لراهن يقود مركبة أو لراكب فيها الدفع ببطلان تفتيش المركبة[5]، وبعد ذلك جاءت قضية جونز ضد الولايات المتحدة (Jones v. United States)[6] التي حُكم فيها بأن الدفع ببطلان التفتيش يمكن أن يستند إلى «الوجود بشكل مشروع في المكان الذي يتم به التفتيش وفي أثنائه». وقد فُهم من الحكم في قضية جونز (Jones) أن المركبة إذا كانت مركونة في ملكية خاصة فإن الشخص الموجود فيها بشكل قانوني يكون من حقه الدفع ببطلان التفتيش عليها[7]، لكن الأهم من ذلك هو أن الدفع ببطلان التفتيش المرتبط بالوجود بشكل قانوني يتحقق أيضًا بالنسبة إلى المركبات التي تعمل على الطريق العام أو المنتظرة في مكان عام؛ ومن ثم، صار يُحكم بأن سائق المركبة إذا كان مالكها[8]، أو كان سائقها بموافقة مالكها[9]، أو موافقة راهنها[10]، أو كان راكباً فيها بموجب إذن[11]، فإنه يحق له الدفع ببطلان تفتيشها.

وما سبق يبقى في إطار التعميمات في ضوء حكم المحكمة العليا الأحدث في قضية راكاس ضد إيلينوي (Rakas v. Illinois)[12]، وتتلخص القضية في أن ضابط شرطة،

(5) E.g, Shurman v. United States, 219 F.2d 282 (5th Cir.1955); Mabee v.United States, 60 F.2d 209 (3d Cir.1932).

(6) 362 U.S. 257, 80 S.Ct. 725, 4 L.Ed.2d 697 (1960).

(7) United States v. Costner, 217 F.Supp. 644 (E.D.Tenn1963).

(8) State v. Frazier, 421 A.2d 546 (R.I.1980).

(9) United States v. Festa, 192 F.Supp. 160 (D.Mass.1960); State v. Boster, 217 Kan, 618, 539 P.2d 294 (1975); state v. Hoover, 219 or. 288, 347 P.2d 69 (1959).

(10) See United States v. Rusher, 966 F.2d 868 (4th Cir.1992); United states v. Portillo, 633 F.2d 1313 (9th Cir.1980); United States v. Ochs, 595 F.2d 1247 (2d Cir.1979); Dean v. state, 406 So.2d 1162 (Fla.App.1981); Stone v. State, 162 Ga.App. 654, 292 S.E.2d 525 (1982).

(11) State v. Sanders, 5 Kan.App.2d 189, 614 P.2d 998 (1980):

(12) United States v. Medina—Flores, 477 F.2d 225 (10th Cir.1973); United States v. Peisner, 439 U.S. 128, 99 S.ct. 421, 58 L.Ed.2d 387 (1978). Rakas is commented on in Mickenberg, Fourth Amendment Standing After Rakas v. Illinois: From Property to Privacy and Back, 16 N.EngI. L.Rev 197 (1983); and the following student works: 31 Baylor L.Rev 227 (1979); 64 Brooklyn L.Rev. 123 (1979); 64 Cornell L.Rev. 752 (1979); 10 Cumberland L.Rev. 237 (1979); 40 La.L.Rev. 962 (1980); 58 Neb.L.Rev. 1123 (1979); 15 Tulsa L.Rev. 85 (1979); 34 U.Miami L.Rev. 99 (1979).

قام، بعد تلقيه بلاغًا عبر جهاز اللاسلكي، بإيقاف مركبة اعتقد أنها المركبة الهاربة المعنيّة بالمتابعة والتفتيش. وبعد إنزال الركاب منها وتفتيشها عُثر على بندقية موضوعة تحت مقعد الراكب الأمامي وعلبة ذخيرة في إحدى الحقائب. وقد ذكر شاغلو المركبة أنهم لا يمتلكونها، كما أفادوا بأن كلًّا من البندقية والذخيرة لا تعود ملكيتها إلى أي منهم، وقد رئي أنه ليس لديهم الحق في الدفع ببطلان التفتيش أمام المحكمة العليا، غير أنهم احتجوا بأن «وجودهم في المركبة المعنية يمكن تشبيهه بوجود (جونز Jones) في الشقة»، إلا أن المحكمة لم تقرّهم على ذلك. وكان القاضي (رينكويست Rehnquist)، قد استبعد – باسم أغلبية القضاة – معيار «الوجود بشكل شرعي» الخاص بقضية (جونز Jones)، وجاء هذا الاستبعاد في ردّه على استفسار، مفاده: هل للمدعى عليهم «الحق المشروع في الحفاظ على الخصوصية» في الأماكن المحددة التي جرى تفتيشها؟ وبناء على هذا المعيار، انتهت المحكمة إلى أن مزاعم أصحاب الالتماس غير مقبول؛ لأنهم:

لم يقدموا ما يثبت أن لهم حقًّا مشروعًا في حفظ خصوصيتهم في صندوق المركبة الأمامي أو المساحة الواقعة تحت مقعد المركبة الأمامي التي كانوا فيها مجرد ركاب، كما هي الحال بالنسبة لحقيبة المركبة؛ إذ إن هذه الأماكن لا تعطي – في المعتاد – حقًّا مشروعًا لشخص في حفظ الخصوصية لمجرد كونه راكبًا في المركبة. ولكن هل يعني هذا أن من يشار إليهم باعتبارهم «مجرد ركاب» (من ليس لديهم ما يثبت حقًّا ناتجًا من ملكية أو حيازة مركبة، أو حقًّا في الممتلكات التي تمت مصادرتها) لا يمكنهم الدفع ببطلان التفتيش؟ والحقيقة أن القاضي (رينكويست Rehnquist) لم يتراجع عن هذا الحكم المطلق، وهو ما يدفع بعض المحاكم إلى إعطاء قضية (راكاس Rakas) تفسيراً كهذا[13]، وإن كانت قضيته لا تصل إلى هذا الحد. ولعل من المهمّ الإشارة إلى أن «مقدمي الالتماس لا يشككون في دستورية فعل الشرطي المتمثل في توقيف المركبة التي كانوا يستقلونها، ولا يشتكون من إرغامهم على الخروج منها»، وهو ما يؤكده رأي الأغلبية من الفقه في قضية (راكاس Rakas)، غير أن السؤال الحاسم الذي يطرح أمام المحكمة هو: «هل تفتيش مركبة صديقهم بعد أن خرجوا منها يمثل انتهاكًا لحقوق مقدمي الالتماس، وفق الحقوق الواردة في التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة؟» وبهذا الصدد يدرك ثلثا المحكمة (القاضيان المتفقان والأربعة المعارضون أن للراكب الحق في الدفع ببطلان التفتيش القائم على تصرف الشرطة، وأن هذا التفتيش – بموجب التعديل الرابع – يمثل انتهاكًا لحماية الراكب المكفولة من القبض عليه بشكل غير مبرر؛ ومن ثم إذا كان إيقاف المركبة أو إخراج الراكب منها غير مبرر في ضوء التعديل الرابع؛ فإن للراكب عندئذ الحق

(13) United States v. Reyes, 595 F.2d 275 (5th Cir.1979).

في الدفع ببطلان التفتيش القائم على تلك الانتهاكات الدستورية، واستبعاد أية تداعيات ناجمة عنها.

ومن الواضح أن للسائق غير المالك حق الدفع ببطلان التفتيش القائم على إيقاف المركبة أو إخراجه منها[14]، وينطبق ذلك على أنه إذا جرى بالفعل القبض على الراكب أو السائق، وكان التفتيش ناتجًا من إلقاء القبض عليه، فإنه يكون له عندئذ – بلا شك – الحق في الدفع ببطلان هذا التفتيش وعدم قانونيته، مثل عملية إلقاء القبض نفسها؛ ومن ثم تطمس نتائج التفتيش[15].

ولكن هل يؤخذ في الاعتبار أي عنصر آخر غير حالة الراكب؛ ليكون له الحق في الدفع ببطلان التفتيش، على نحو ما جاء في قضية (راكاس Rakas)، فيما يتعلق بإيقاف المركبة أو إخراج الراكب منها؟ يستند أصحاب الرأي المعارض إلى أن القاضي (رينكويست Rehnquist) أجاب عن هذا الأمر بالنفي، دون أن يقرّ بوجود أي منطقة في المركبة يكون للراكب حق حماية الخصوصية بشكل مبرّر.

كما اعتبر حق الخصوصية المبرَّر في قضية (راكاس Rakas) غير قائم، وهو أمر لا يقتصر على أماكن؛ مثل حقيبة المركبة[16] وبعض الجيوب فيها، بل يمتدّ إلى المواضع التي تكون أقرب إلى الركاب؛ مثل المنطقة التي تقع تحت المقعد[17]، ولعله يمتدّ إلى أي مكان في المركبة، وهو الأمر المعمول به قبل قضية (راكاس Rakas) وبعدها؛ إذ كانت المحاكم ترى أنه لا حقَّ لأي من الركاب في الدفع ببطلان التفتيش على شاغل آخر للمركبة غير صاحبها[18].

لكن ربما لا يكون بعض الركاب «مجرد ركاب» بالمعنى الذي استخدمت به هذه العبارة في قضية (راكاس Rakas)؛ ومن ثمّ، فإن لهم حقًّا مبرَّرًا في حماية خصوصيتهم – ولو على الأقل – في مناطق بعينها في المركبة. ولعل أحد الأمثلة على ذلك ما ورد في قضية تشابا ضد الولايات المتحدة (State.v Chapa)[19]، وهي قضية حُكم فيها بأن الراكب في مركبة الأجرة الذي «يمارس قدرًا كبيرًا من السيطرة عليها من خلال إمكانه تحديد وجهتها في أثناء فترة وجوده فيها واستبعاد الآخرين منها في أثناء رحلته»، يحق له

(14) State v. Harms, 233 Neb. 882, 449 N.W.2d 1 (1989).
(15) Ott v. state, 325 206, 600 A.2d 111 (1992).
(16) See also United States v. Lewis, 24 F.3d 79 (10th Cir. 1994).
(17) United States v. Elwood, 993 F.2d 1146 (5th Cir.1993).
(18) Mayes v. United States, 653 A.2d 856 (D.C.App.1995).
(19) 729 S.W.2d 723 (Tex.Crim.App. 1987). (State v. Browner514 S.W.2d 355 (Mo. Cf. United States v, Duprey,895 F.2d 303 (7th Cir 1989).

الدفع ببطلان التفتيش القائم على هذه المركبة التي يشغلها بشكل قانوني، وهو ما يشبه أي منطقة أو وعاء خاضعين للسيطرة الكاملة له.

وفي كل الأحوال، هناك مواقف يكون واضحًا فيها بشكل لا لبس فيه، سلوك الشرطة أيترتب عليه بطلان التفتيش وانتهاك حق الخصوصية النابع من الوجود بشكل قانوني في المركبة عند إيقافها، أم إنه لا حق في الدفع بالبطلان؛ إذ لا انتهاك للخصوصية، ومن ذلك – على سبيل المثال – إذا جرى إيقاف المركبة بشكل قانوني، واختار أحد الركاب مغادرة المكان، وبعد هذا جرى تفتيش المركبة، فإنه لا يحق الدفع ببطلان التفتيش القائم إلا فيما يتعلق بوجود الراكب بشكل قانوني من قبل.

كان هذا في الأساس هو الموقف في قضية الولايات المتحدة ضد براونر (App. 1974)؛ حيث انتهت المحكمة إلى أن المدعى عليه لا حق له بالدفع ببطلان التفتيش استنادًا إلى أنه راكب عارض دون مزايا أو حقوق من أي نوع من استخدام المركبة أو حيازتها، وقد ألقي القبض عليه بعد مغادرة المركبة وحده، ثم فُتشت المركبة في الموقع.

بالمثل، إذا كان ترتّب على تصرف الشرطة قطع رحلة الراكب أو جعل من المستحيل بالنسبة له مواصلتها في المركبة سليمًا، فإنه – حينئذ – لا يكون للراكب الحق في الدفع ببطلان التفتيش القائم على تفتيش لاحق للمركبة في قسم الشرطة[20]. وفي أي من هذين الموقفين لا يمثل السلوك المشكوّ منه انتهاكًا لخصوصية الراكب، وهو النوع نفسه من الخصوصية الذي يُحمى بفعل الوجود في المركبة.

غير أن السؤال الذي يطرح هو: هل هناك أماكن في المركبة لا يحق فيها للسائق حماية الخصوصية بشكل مبرَّر؟ في قضية (راكاس Rakas) يبدو أن الإجابة بالإيجاب، كما أن المحكمة في قضية الولايات المتحدة ضد (جوردون Jordan . v State)[21]، انتهت إلى أن المدعى عليه، سائق المركبة، لم يكن له حق الدفع ببطلان التفتيش حافظة نقود الراكب الذي كان معه، ونص حكم المحكمة على ما يأتي:

في قضية (راكاس Rakas)، بينت المحكمة العليا أن الصندوق الامامي في مركبة، لا يمثل مكانًا يحق لراكب في المركبة المطالبة بحماية خصوصيته. ونحن نعتقد أن قضية (راكاس Rakas)، قياسًا بذلك، تدعم أيضًا القول بأن محفظة نقود الراكب في مركبة ليست مكانًا يحق لسائق المركبة في المعتاد توقع حماية خصوصيته فيها بشكل مبرر[22].

(20) Moore v. State, 304 Ark. 257, 801 S.W.2d 638 (1990).

(21) 40 N.C Äpp. 412, 252 S.E.2d 857 (1979). See also United States v. Monie, 907 F.2d 793 (8th Cir. 1990).

(22) See also United States v. Torres, 32 F.3d 225 (7th Cir.1994).

ويبدو أن المحكمة في قضية (جوردون Jordan) وصلت إلى نتيجة خاطئة بناء على الحقائق المقدمة أمامها؛ حيث كان المدعى عليه يدفع أيضًا بإيقاف المركبة وتفتيشها؛ مما أدى إلى تفتيش حافظة نقود رفيقه[23].

وعليه؛ سنقوم في هذا المطلب بدراسة معيار الصفة من حيث الأشخاص؛ فنتناول في الفرع الأول مدى تطلب الحيازة المادية الفعلية للمركبة، في حين نتناول في الفرع الثاني مدى تطلب مشروعية الحيازة كشرط لاكتساب الصفة في الدفع ، وأخيرًا نبحث في الفرع الثالث القرابة وأثرها على اكتساب الصفة في الدفع.

الفرع الأول

مدى تطلب الحيازة المادية (الفعلية) للمركبة

يتناول هذا الفرع مدى ضرورة أن يتوافر في الحيازة عنصراها: المادي والمعنوي، ومشروعيتها؛ وذلك للدفع ببطلان تفتيش المركبة محل الحيازة، ويؤسس بعض الأشخاص الحق في الدفع ببطلان تفتيش مركبة على وجودهم فيها بشكل مشروع ، وفي هذه الحالة فإن حقهم بالدفع ببطلان التفتيش لا يقتصر على تدخلات الشرطة في وسيلة النقل في أثناء وجودهم فيها؛ إذ إن ذلك ينطبق –بلا شك – على من يثبت أنه مالك المركبة[24]، وقد رُئِي أنَّ المالك له الحق في الدفع ببطلان التفتيش في أثناء الفترة التي يكون قد أقرض فيها المركبة لشخص آخر[25]، ومع ذلك فإنه لا بد أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة عملية الرهن عند الإقرار بأن المالك لديه حق مبرر في حماية الخصوصية[26].

ومما لاشك فيه أن المالك غير مستحوذ على المركبة بشكل مؤقت في وقت التفتيش؛ لأن الرهن كان لفترة قصيرة – كما في قضية مينسي ضد إيلدريدج (Mincey v. Eldridge)[27] – فإنه عندئذ لم يكن يمتلك الحق الكافي في مركبته للدفع بالبطلان على تفتيشها أثناء الرهن، وهو أمر غاية في الدقة. وعلى سبيل المثال، إذا كان المالك مقررًا أن يعطي مركبته لشخص آخر ليستخدمها لفترة زمنية كبيرة، تتمثل في القيام برحلة عبر البلاد لقضاء إجازة، فإن المالك لا يحتفظ بالحق في حماية الخصوصية في مركبته

(23) Compare United States v. McGrath, 613 F.2d 361 (2d Cir. 1979).

(24) United States v. Quinn, 751 F.2d 980 (9th Cir.1984).

(25) United States v. Kye Soo Lee, 898 F.2d 1034 (5th Cir.1990).

(26) Rawlings v. Kentucky, 448 U.S. 98, 100 S.Ct.2556, 65 L.Ed.2d 633 (1980) .

(27) 302 F.2d 463 (4th Cir.1962).

أكبر من مالك العقار الذي يحوّل حق الاستحواذ بالكامل إلى المستأجر[28]؛ ومن ثم لا يحق للمالك الغائب الدفع ببطلان التفتيش القائم على التحفظ المؤقت للمركبة؛ لأن هذا التدخل شخصي بالنسبة لمن هم في المركبة عند حدوثه، على الرغم من أن ظروفًا غير معتادة كان من الممكن أن تؤدي إلى نتيجة مختلفة؛ إذ إن التحفظ قد يوحي ضمنًا بحقوق الملكية التي لمالك المركبة، كما هي الحال حين يؤدي التحفظ إلى حرمان مالك المركبة من الاستخدام المتوقع لمركبته أو شاحنته بشكل له ما يبرره[29].

بطبيعة الحال، قد يفقد المالك حقه في حماية الخصوصية في مركبة بالتخلي عنها[30]، لكن لا ينبغي افتراض التخلي يقوم فقط على أساس وجود فترة كبيرة من عدم الاستحواذ؛ إذ إنه في قضية الولايات المتحدة ضد موليجان (United States v. Mulligan)[31]، على سبيل المثال، حُكم بأن المدعى عليه لم يتخلَّ عن سيارته بتركها في حالة انتظار بموجب إذنٍ في موقف مركبة شخص آخر لحوالي شهرين؛ لأنه كانت لديه نية استعادة المركبة في تاريخ مستقبلي ما. ويعتبر التخلي مختلفًا عن التنازل عن الملكية، الذي ينفَّذ لدى الشرطة قبل التفتيش، وهذا لا يتعارض مع الدفع ببطلان التفتيش القائم (وإن كان يفسر أحيانًا بأنه يتعارض معه). ومن الأمثلة على ذلك قضية ميلر ضد الولايات المتحدة (State v. Miller)[32]؛ حيث قُبِض على رجلين فوق سطح مبنى وهما يحاولان السرقة، وادعيا أمام الشرطة أنهما سافرا إلى المنطقة تطفلًا وليس لديهما مركبة، وهي رواية شكّت الشرطة في صحتها. بعدها وجدت الشرطة مركبة في حالة انتظار في مرآب فندق قريب، ووجدت مفاتيحها في حوزة أحد المقبوض عليهم. الجدير بالذكر أن المحكمة قررت:

أن أصحاب الالتماس لا يمكن أن يشتكوا من [تفتيش المركبة]؛ لأنهم أنكروا أن المركبة المعنية تخصهم، كما أنكروا أن تكون لهم أية صلة بها. ولو أنهم أعطوا المعلومات الصحيحة لضباط الشرطة في البداية، لكان بوسع الضباط السعي إلى الحصول على إذن، إذا ما كان ذلك مطلوبًا؛ أو لو أن ضباط الشرطة قد تصرفوا بشكل غير ملائم، لكان

(28) United States v. Blanco, 844 F.2d 344 (6th Cir.1988).

(29) United states v. Powell, 929 F.2d 1190 (7th Cir.1991).

(30) State v. Asbury, 124 Ariz. 170, 602 P.2d 838 (App.1979).

(31) 488 F.2d 732 (9th Cir.1973). see also United States v. Langston, 970 F.2d 692 (10th Cir.1992).

(32) 520 S.W.2d 729 (Tenn.1975). See also United States v. Huffhines, 967 F.2d 314 (9th Cir.1992); State v. Pruett, 425 S.W.2d 116 (Mo.1968); Kelley v. State, 566 S.W.2d 858(Tenn.1978); Sullivan v. State, 546 S.W.2d 698 (TexCrim.App.1977).

للمالك الحقيقي أو المستحوذ –حينئذ– الحق في الدفع ببطلان تفتيش المركبة، حتى بعد أن صار معروفًا أن المدعى عليه هو المالك، وقد جاء في قرار محكمة (ميلر Miller)، أنه «لن يُسمح له بإبطال تنازله بالطريقة التي تناسبه».

وفي ضوء عدم اضطرار المرء إلى أن يجعل من إدانة نفسه سبيلًا إلى حفظ حقوقه الواردة في التعديل الرابع[33]، فإنه يصعب فهم أن يكون التعلل برفض إدلاء شخص باعترافات تدينه ردًا على استجواب الشرطة سببًا في حرمانه من الدفع ببطلان التفتيش القائم بموجب هذا التعديل[34].

وفكرة أن المدعى عليهما لا يمكنهما الشكوى؛ لأن الشرطة كان من الممكن أن تجري تفتيشًا قانونيًا لو أن المدعى عليهما كانا صادقين، هي فكرة، إذا مددنا إلى نتيجتها المنطقية، فإنه لا ينبغي قطُّ السماح لمدعى عليه بالدفع ببطلان تفتيش يجري بناء على سبب أقل من أن يكون محتملًا إذا حالت مراوغاته أو عناده، في استجواب الشرطة، دون جمع للأدلة الكافية. في الأحوال كافة، إن مجرد إنكار المدعى عليه أنه قاد المركبة لا يمثل تخليًا؛ لأن هذا البيان «ليس تنازلًا عن حق ملكية أو استحواذ على المركبة»[35].

الفرع الثاني

مدى تطلب مشروعية الحيازة

كشرط لاكتساب الصفة في الدفع

نتناول في هذا الفرع مدى تطلب مشروعية الحيازة كشرط لا كتساب الصفة في الدفع ببطلان تفتيش المركبة في أثناء الحيازة؛ ففي قضية (جونز Jones)، أكدت المحكمة العليا أن الحكم الذي أعلنته لن يفيد – بطبيعة الحال – من لا يستطيعون، بحكم وجودهم الخاطئ، إثبات خصوصية المنشأة المفتشة. وهذا الشرط له ما يناظره أيضًا في قضايا تفتيش المركبات المحكوم فيها قبل قضية (راكاس Rakas) وبعدها، وتتفق معظم المحاكم على أن شاغل مركبة لا يمكن له الحق في الدفع ببطلان التفتيش بفعل وجوده إذا كان

(33) See Simmons v. United States 390 U.S. 377, 88 S.Ct. 967, 19 L.Ed.2d 1247 (1968).

(34) State v. Isom, 196 Mont. 330, 641 P.2d 417 (1982) Consider also United States v. .Mulligan, 488 F.2d 732 (9th Cir.1973

(35) Hardy v. Commonwealth, 17 Va.App. 677, 440 S.E.2d 434 (1994).

حائزًا مركبة مسروقة[36]، أو حصل عليها أو سيطر عليها بشكل غير قانوني[37].

ولا شك في أن العبء يقع على عاتق المدعى عليه في إثبات حيازته القانونية للمركبة أو أنه كان موجودًا فيها بشكل قانوني[38]. ولعل من الأمثلة التي تجدر الإشارة إليها ما يتعلق باتباع وجهة نظر الأغلبية من أعضاء المحكمة في قضية كوتون ضد الولايات المتحدة (States United . v Cotton)،[39]، التي رئي فيها أن لصًا له الحق بالدفع ببطلان التفتيش على مركبة كان «مستحوذًا عليها وادعى أنها سيارته». وقد عارضت المحكمة في القضية اعتماد جهة الاستدعاء على قضية (جونز Jones) التي تتضمن مبدأ الملكية الشخصية، وهو «أن الشخص المستحوذ بشكل خاطئ يحق له الحماية من كل من ليس لديهم حق أقوى في الحيازة».

وعلى الرغم من عدم الاتفاق مع المنطق الضمني في قضية (كوتون Cotton)[40]، فإن المحاكم –في الغالب– رفضت اتباع هذا المبدأ، وعلى النحو المبين في قضية الولايات المتحدة ضد بوتوت (State v. Boutot) يتبيّن أنه[41] مع الإقرار بصحة تأكيد المحكمة في قضية (كوتون Cotton) أن اللص يمكن أن يكتسب حق ملكية محدودة في الممتلكات التي سرقها، فإننا نرى أن قضية جونز (Jones) قد أوضحت أن المفاهيم القانونية الشائعة

(36) James v. Borg 24 F.3d 20 (9th Cir.1994); United States v. Lanford, 838 F.2d 1351 (5th Cir.1988); United States v. Kucinich, 404 F.2d 262 (6th Cir.1968); state v, Harding, 137 Ariz. 278, 670 P.2d 383 (1983); Hill v. State, 299 Ark 327, 773 S.W.2d 424 (1989); People v. Pearson, 190 Colo. 313, 546 P2d 1259 (Colo.1976); Sanborn v. state, 251 Ga. 169, 304 S.E.2d 377 (1983); State v. McKinney, 107 Idaho 180, 687 P.2d 570 (1984); People v. Henenberg, 55 Ill.2d 5, 302 N.E.2d 27 (1973); State v.Rivers, 420 So.2d 1128 (La.1982); State v. Hamm, 348 A. 2d 268 (Me.1975); Graham v. State. 47 Md.App. 287, 421 A.2d 1385 (1980); Burns v. State, 438 So.2d 1347 (Miss. 1983); State v. Damico, 513 S.W.2d 351 (Mo. 1974); State v. McFarland,195 Neb. 394, 238 N.W.2d 237 (1976); State v. Ellis, 88 N.M. 90, 537 P2d 698 (1975); State v. White, 311 N.C. 238, 316 S.E2d 42 (1984); Jackson v. State, 745 S.W.2d 4 (Tex.Crim.App. 1988).
also United States v. McCambridge, 551 F.2d 865 (1st Cir. 1977).

(37) United states v. Wellons, 32 F.3d 117 (4th Cir.1994).

(38) United States v. Jones, 44 F.3d 860 10th Cir.1995).

(39) Cotton v. United States, 371 F.2d 385 (9th Cir.1967).

(40) Compare Grove, Suppression of Illegally Obtained Evidence: The Standing Requirement on its Last Leg, 18 Cath. U.L.Rev, "150, 168-69 (1968); with Gutterman, "A Person Aggrieved": Standing to Suppress Illegally Seized Evidence in Transition, 23 Emory L.J. 111 (1974).

(41) 325. A.2d 34 (Me.1974).

المتعلقة بمفاهيم حقوق الملكية لا تحكم الدفع ببطلان التفتيش القائم. ويبدو لنا أن حق اللص في الدفع ببطلان التفتيش القائم يثار إذا ما اكتسب حق ملكية في الممتلكات أكبر من أي شخص باستثناء المالك الحقيقي.

في قضية (كوتون Cotton) لم تكن الشرطة تعرف أنها كانت تتعامل مع مركبة مسروقة حين قامت بالتفتيش، ويبدو أن هذا قد أثر على المحكمة. والحقيقة أنه كان يقال أحيانًا: إن «وجهة النظر الأفضل هي رفض ادعاء لص المركبات المشتبه فيه بالدفع ببطلان التفتيش شريطة أن يجري التفتيش فقط بعد التحقق من حالة المركبة باعتبارها مسروقة»[42]، لكن الرأي الصحيح هو ما تم التعبير عنه في قضية (بوتوت Boutot)، من أن حق المدعي بالدفع ببطلان التفتيش ينبغي ألا يعتمد على اعتقاد ضابط الشرطة فيما يتعلق بحق اللص في حيازة المركبة المراد تفتيشها تحديدًا.

وبطبيعة الحال فإن اعتقاد ضابط الشرطة ومنطقه يمثلان أهمية كبيرة إذا حان وقت البت في تحديد التفتيش إذا ما كان قانونيًا، لكن لا وزن لهما فيما يتعلق بالدفع ببطلان التفتيش، ما لم يعتمد الحق بالدفع بالبطلان قائمًا على الحق المبرر في حماية الخصوصية، ولا يتحدد هذا على أساس ما تعتقده الشرطة، وليس بالضرورة أيضًا أن يكون مؤسسًا على الوقائع الفعلية.

بحسب ما انتهت إليه المحكمة في قضية الشعب ضد سباين، لم تُحل المشكلة بمجرد إظهار أن الشرطة لديها معلومات بأن المركبة كانت مسروقة. فلو أن مركبة (الأولدسموبيل) كانت مسروقة، وكان المدعى عليه يعرف أنها مسروقة، فإنه لا يحق للمدعى عليه توقع حماية الخصوصية بشكل يعتبره القانون مشروعًا، من ناحية أخرى، لو أن (الأولدسموبيل) غير مسروقة أو إذا كان المدعى عليه يعتقد أنها غير مسروقة، فلديه حق مشروع في توقع حماية الخصوصية في المركبة إذا أخبر هو بنفسه الشرطة بأن المركبة مسروقة. وإن إثبات أن المركبة كانت مسروقة يعتبر محل نظر في المحاكمة، يتيح أمام المدعى عليه الحق في الاعتراض على مشروعية التفتيش.

على سبيل المثال، قد يكون للراكب في مركبة حق الدفع ببطلان التفتيش على الرغم من صفة المركبة الفعلية باعتبارها مسروقة إذا كان الراكب يعتقد أن من يقوم بتوصيله بها مستحوذ عليها بشكل قانوني[43].

(42) Quackenbush, Standing to Contest a Search and Seizure, 33 Tex.BJ. 862, 867 (1970). (People v. Spies, 200 Colo. 434, 615 P.2d 710 (1980).

(43) But see Brisbane v. State, 233 Ga. 339, 211 S.E.2d 294 (1974).

ومع ذلك، فوفقًا لأحد الآراء قد يكون الفرق الحاسم أحيانًا، بين ما إذا كانت الشرطة تعلم بأن المركبة مسروقة أو لا تعلم ، ويتفق هذا الأمر مع الموضوع المطروح للنقاش في السلوك المنسوب لرجل الشرطة، ولا يدل أي من عناصر قضية (جونز Jones) على أن الشخص الموجود بشكل غير قانوني عند مواجهته للشرطة ليست له أي حقوق واردة في التعديل الرابع؛ إذ إنه –بلا شك – له الحق في التشكيك في قانونية القبض عليه والدفع ببطلانه، وعلى سبيل المثال، فإن من يقود مركبة مسروقة، حتى ولو لم يكن له الحق في الدفع ببطلان تفتيشها، فإن له الحق في الدفع ببطلان تفتيشه بشكل شخصي[44]؛ ومن ثم فإن اللص الذي يجري القبض عليه في مركبة مسروقة لديه الحق في الدفع ببطلان التفتيش على المركبة إذا كان دفعه مؤسسًا على أن تفتيشها كان «ثمرة من ثمرات الشجرة المسمومة»[45]، المتمثلة في إلقاء القبض عليه بشكل غير قانوني، سابق على التفتيش.

إذا كان القبض غير القانوني على المدعى عليه يمثل عملًا مبدئيًا غير مشروع، فإنه يتمتع بكل تأكيد حياله بحق الدفع ببطلان التفتيش، وتعدّ الأدلة التي يتم الحصول عليها نتيجة لذلك ملغاة، حتى ولو لم يستطع المدعى عليه إثبات حق وارد في التعديل الرابع فيما يتعلق بالمركبة ، تمامًا مثل المدعى عليه في قضية وونج صون (Wong Sun)؛ حيث كان بإمكانه إلغاء المخدرات التي عُثر عليها في عقار لا يتمتع حياله بأي حقوق واردة في التعديل الرابع؛ لأن اكتشافها كان ثمرة من ثمرات الاعتقال غير القانوني السابق.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أحكام الاستئناف التي تنص على أن اللص لا يحق له الدفع ببطلان التفتيش على المركبة التي كان يقودها تتضمن مواقف استثنائية[46] نادرة، لا يبدو فيها أن هناك أي أساس للادعاء بأن تفتيش المركبة جاء نتيجة القبض على المدعى عليه بشكل غير قانوني[47]. والفرق المشار إليه هنا يظل ساريًا حتى بعد الحكم في قضية) راكاس Rakas؛ لأن المحكمة التي نظرت تلك القضية، كما سبقت الإشارة، لم تكن تتعامل مع موقف جرى فيه الدفع ببطلان التفتيش على أساس أن إيقاف المركبة اقترن بتفتيشها بعد ذلك[48].

غير أن افتراض عدم حق اللص في الدفع ببطلان تفتيش المركبة المسروقة بوجه عام، لا يعني أن اللص السارق ليس من حقه هذا الدفع حين يكون التفتيش على أوعية

(44) Jackson v. State, 745 S.W.2d 4 (Tex.Crim.App. 1988).

(45) See § 11.4(d).

(46) Unique is State v. Damico, 513 S.W.2d 351 (Mo.1974),

(47) United States v. Hargrove, 647 F.2d 411 (4th Cir.1981)

(48) See United States v. Rascon, 922 F.2d 584 (10th Cir.1990).

في المركبة تعود ملكتها له، وهو ما يكشف عنه الموقف في قضية الشعب ضد دالتون (Dalton . v People)[49]؛ حيث رأت المحكمة ما يأتي:

يتعلل المستأنَف ضده أيضًا بأن من قام بسرقة مركبة لا يحق له معارضة تفتيش المركبة أو الأوعية الموجودة فيها؛ لأنه ليس له حق حماية الخصوصية في المركبة المسروقة. مرة أخرى يقع المستأنف ضده في سوء الفهم؛ إذ إنه حتى إن لم يكن له حق محمي في المركبة، فإنه يحق له حماية الخصوصية فيما يتعلق بمحتويات الصناديق في السيارة، ولم يشهد ضباط الشرطة قط بأنهم كانوا يعتقدون أن الصناديق كانت مسروقة؛ ومن ثم، استطاع المستأنف الدفع ببطلان تفتيش الصناديق.

وإذا كان المستأنف ضده قد تعلل بأن من يضع ممتلكات شخصية في مركبة مسروقة، يعدّ قد تنازل بشكل ما عن حقه في حماية خصوصيته بممتلكاتها، فقد أخفق في قراءة قضية مينسي ضد (أريزونا Ariznona .v Mincey)[50]، وهي القضية التي رفضت فيها المحكمة العامة حجة مماثلة بأن مينسي قد أبطل كل حق له في حماية الخصوصية بارتكابه جريمة قتل فيها، وبينت المحكمة العليا أن «هذا المنطق يدين المشتبه به حتى قبل جمع الأدلة التي تدينه»[51].

الفرع الثالث

القرابة وأثرها على اكتساب الصفة في الدفع

نتناول في هذا الفرع القرابة و أثرها على اكتساب الصفة في الدفع ، ويشترك أفراد الأسرة الذين يعيشون مع مالك العقار أو مستأجره، في حق حماية الخصوصية في هذا العقار؛ ومن ثم يشتركون بالمثل في حق حماية الخصوصية في المركبات المستخدمة بوساطة الأسرة، وهو ما شهدته قضية (جي آر إم M.R.J)،[52] التي حُكم فيها لابن يبلغ من العمر ستة عشر عامًا، ويعيش في المنزل، بحقه في الدفع ببطلان التفتيش على مركبة كثيرًا ما كان يستخدمها، وهي مملوكة لوالده، وأما في حالة انتظار المركبة في موقع مستأجر وقت التحفظ بالدفع ببطلان التفتيش – وكان التفتيش للبيت الذي عاش فيه المستأنِف مع والديه قد عثر خلاله ضباط الشرطة على أدلة ضده في الحمام الذي يستخدمه هو والآخرون – فإنه في ظل قرارات المحكمة العليا، يكون له حق الدفع

(49) 24 cal.3d 850, 157 Cal.Rptr. 497, 598 P.2d 467 (1979).

(50) Discussed in § 6.5(e).

(51) See also State v. Pace, 171 N.J.Super. 240, 408 A.2d 808 (1979).

(52) 487 S.W.2d 502 (Mo.1972).

ببطلان التفتيش غير المصرح به ، حتى مع عدم وجوده عند إجراء التفتيش. وحينئذ يطرح سؤال، مفاده: هل يتعين عليه إثبات المزيد لإرساء حق الدفع ببطلان التفتيش على مركبة (كورفير) مقارنة بما هو مطلوب منه القيام به في حالة تفتيش حمام المنزل الذي عاش فيه؟ ونحن لا نرى سببًا لاعتماد طريقة مختلفة أو معيار مختلف بين الموقفين.

وإذا كان لنا أن نرفض حق المستأنف في الدعوى الحالية في الدفع ببطلان التفتيش في ظل الوقائع التي حدثت، فإنه يكون لنا أيضًا –بشكل منطقي– رفض حق زوجة مالك المركبة، التي ليس لها حق فيها لكنها كانت تستخدمها بانتظام، كما هي الحال مع المستأنف في هذه القضية[53].

وعلى الرغم من المخاوف التي عبَّر عنها المعارضون في قضية (راكاس Rakas)، فإنه لا مؤشر على أن هذا القرار غيّر القاعدة السابقة فيما يتعلق بأفراد الأسرة. وإن كان ذلك ما يستنتج من قضية (بولارد State . v Pollard)[54]، مقابل الولايات المتحدة؛ إذ جرى تفتيش المركبة التي تخص زوجة المدعى عليه وهي في حالة انتظار في الشارع.

والسؤال المطروح هو: هل أثبت بولارد أن له حقًا مشروعًا في حماية الخصوصية في مركبة مملوكة لزوجته؟ وكانت السلطات قد بينت أن بولارد لم يثبت أن استخدامه للمركبة كان بموجب إذن من الزوجة. ومع ذلك، بينت محكمة)راكاس Rakas) أنه لا فرق – في تحديد مدى الحقوق الواردة في التعديل الرابع– بين الضيوف والمرخَّص لهم والمدعوين وما إلى ذلك؛ ومن ثم فإنَّ مشروعية حقوق حماية خصوصية مدعى عليه في العقار المفتَّش لا تتمحور دائمًا حول اسمه إذا ما كان ظاهراً في الصك أو عقد الإيجار أو وثيقة التسجيل.

ومن المؤكد أن حق الزوج في حماية خصوصيته وهو في المركبة التي تعود ملكيتها إلى زوجته يعد حقاً مشروعاً، كما هو الأمر تماماً في حق الزوجة في ذلك، غير أن الأمر يتغير نتيجة عوامل أخرى؛ مثل الطلاق أو الانفصال، وهي عوامل من المؤكد أنها تؤثر على مشروعية حق زوج أو زوجة في حماية الخصوصية بممتلكات كل منهما نحو الآخر. ونحن نرى أنه في ظل وقائع القضية الحالية يكون لـ(بولارد Pollard) حق مشروع في حماية خصوصيته بمركبة زوجته؛ ومن ثم يكون كل تفتيش غير مبرر أو مصادرة المركبة بمثابة انتهاك للحقوق الواردة في التعديل الرابع[55].

(53) See also State v. Csolak, 571 S.W.2d 118 (Mo.App.1978)

(54) 270 Ind. 599, 388 N.E2d 496 (1979).

(55) See also United States v. Posey, 663 F.2d 37 (7th Cir.1981).

وبالقدر نفسه يمكن أن يحدث موقف على عكس الموقف الوارد في قضية (بولارد Pollard) تمامًا. بعبارة أخرى، ربما يكون أحد الزوجين صاحب الحق في الملكية قد تنازل عن حقه في المركبة بجعلها المركبة الشخصية للآخر؛ ومن ثم لا يكون للمالك غير المستحوذ –في هذه الحالة– حق الدفع ببطلان التفتيش، وهو ما ينطبق على قضية (راكاس Rakas)[56].

(56) As in United States v. Metzger, 778 F.2d 1195 (6th Cir.1985).

المطلب الثاني
معيار الصفة من حيث المحل

بعد أن تناولنا في المطلب الأول معيار الصفة في الدفع بتفتيش المركبات من حيث الأشخاص، ندرس في هذا المطلب المعيار من حيث المحل؛ حيث نتناول معيار الصفة بالنسبة للمنقولات داخل المركبة والسفن والمال المرهون وهو ما سنعرض له في فروع ثلاثة.

الفرع الأول
المنقولات الموجودة داخل المركبة

بدايةً، لابد من التساؤل: هل بإمكان شخص لا يستطيع إثبات حقه في الدفع ببطلان التفتيش القائم بإظهار حقه في المركبة في وقت التحفظ أو التفتيش؛ أن يثبت أن المقتنيات التي حصلت عليها الشرطة من المركبة تخصه؟ لعل من المناسب بهذا الصدد النظر، على سبيل المثال، في وقائع قضية الولايات المتحدة ضد (ليسك United States v. Lisk)[57]؛ حيث قام المدعى عليه قبل خمسة أيام من تفتيش مركبة (هانت Hunt) بوضع جهاز تفجير في صندوق المركبة وطلب من هانت (Hunt) أن يحتفظ له به حتى يستعيدها. انتهت المحكمة، بقرار من القاضي ستيفنز (Stevens) إلى أن حق المدعى عليه في ملكية الجهاز[58] لا يمنحه حق حماية الخصوصية في المركبة؛ ومن ثم فإن المدعى عليه يحق له الدفع ببطلان التفتيش على مصادرة ممتلكاته، لكن لا يحق له الدفع ببطلان التفتيش على مركبة هانت (Hunt). ويعني هذا أن ممتلكات المدعى عليه لو كانت وعاء، لكان للمدعى عليه حق الدفع ببطلان التفتيش على الوعاء ذاته[59].

وقد حكم في قضية ليسك (Lisk) بأن المرء يستمد حقه في الدفع ببطلان التفتيش القائم على مصادرة ممتلكاته فقط بموجب حق الملكية[60]. لكن المحكمة خلصت إلى أن المرء لا يمكنه أن يدفع بحقه في حماية خصوصيته بالنسبة لمكان، مثل صندوق مركبة؛ حيث يحتفظ بسلع له بموجب علاقة رهن؛ ومن ثم تعتبر الممتلكات في الصندوق محل تساؤل. وبناء على ذلك لا يمكن القول إن حكم ليسك (Lisk) خاطئ في هذه النقطة؛ لأن

(57) 522 F.2d 228 (7th Cir.1975).
(58) Compare United States v. Skowronski, 827 F.2d 1414 (10th Cir.1987).
(59) States v. Buchner, 7 F.3d 1149 (5th Cir.1993).
(60) United States v. Salvucci, 448 U.S. 83, 100 S.Ct. 2547, 65 Led.2d 619 (1980).

حكم المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد جيفيرز (Jeffers . v States United) [61] كان مختلفاً من حيث كون المدعى عليه، الذي قام بترك ممتلكات له في مكان يخص شخصًا آخر، كان على اتصال مستمر بذلك المكان. وللأسباب الموضحة تفصيليًا فيما سبق، يستنتج أن علاقة الرهن يمكن أن ينتج عنها توقع حماية الخصوصية بالنسبة للمكان الذي يتم الاحتفاظ فيه بالسلع؛ ومن ثم يحق لصاحب السلع الدفع ببطلان التفتيش على المكان الذي يواري فيه ممتلكاته.

ومن ثم؛ فإن المدعى عليه الذي يتمتع ببعض حقوق الملكية في سلع مصادرة من مركبة شخص آخر ليس له أن يبني حقه في الدفع بحماية الخصوصية استناداً إلى هذا الأساس. غير أن السؤال الجوهري الذي يمكن أن يثار هو: هل تعد الظروف التي بموجبها وجدت هذه السلع في المركبة مكسبة للشخص الذي يتمتع بحق الملكية حقًا مبرَّرًا لحماية الخصوصية بالنسبة للمركبة. (يقع على عاتق المدعى عليه عبء إثبات هذه الظروف؛ ومن ثم فإن حق الدفع ببطلان التفتيش القائم لا يثبت فقط لمجرد أن بعض المقتنيات التي عثر عليها في المركبة تخص المدعى عليه)[62].

إن هذا الحق لا يكتسب إذا تم التخلي عن السلع، بوساطة المدعى عليه[63] أو إذا كان حق للمدعى عليه فيها[64]. كذلك يمكن القول إن هذا الحق أضعف نوعًا ما بالنسبة للمركبات من العقارات التي يتم فيها الاحتفاظ بسلع مرهونة، ويرجع هذا إلى أن المركبة ذاتها متحركة؛ مما يحد من فرص مالك البضائع المخزنة فيها من استعادتها.

ومن ثم؛ من الممكن استنتاج أن من لديه حق ملكية في مقتنيات يحتفظ بها في مركبة لا يحق له بموجب هذا الدفع ببطلان التفتيش على ما يتعلق بتلك المركبة إذا كانت على بعد مسافة معينة لفترة زمنية يمكن تقديرها[65].

السؤال الحاسم في هذه القضية أمام المحكمة هو ما إذا كان المدعى عليه لديه حق مبرر في توقع الخصوصية بصندوق المركبة الذي تم تفتيشه؟

وقد وجدنا أنه ليس له هذا الحق.لم يكن المدعى عليه يملك، ولم يكن يتمتع بحق الوصول إلى المركبة المعنية،وكانت توجد في منطقة سكنية تبعد أكثر من 100 ميل عن مقر إقامة المدعى عليه.

(61) 342 U.S. 48, 72 S.Ct. 93, 96 L.Ed. 59 (1951).

(62) See, e.g., United States v. Zabalaga, 834 F.2d 1062 (D.C.Cir.1987).

(63) United States v. Grandison, 780F.2d 425 (4th Cir.1985).

(64) United States v. Hunt, 505 F.2d 931 (5th Cir.1974).

(65) People v. Pohlmann, 13 Ill.App.3d 779, 300 N.E.2d 302 (1973).

ومن غير شك، فإن قرار المحكمة العليا في قضية راكاس ضد إيلينوي (Rakas v. Illinois)[66] الرافض لمبدأ اكتساب الراكب حق الدفع ببطلان التفتيش على مركبة بناء على وجوده القانوني فيها – يتبنّى بدلًا من ذلك معيارًا أضيق لحق حماية الخصوصية، ولا يتعارض مع المبدأ القائل إنه، في بعض الظروف –على الأقل–، يمكن لشخص اكتساب حق الدفع في بطلان التفتيش على مركبة؛ نظرًا لوجود ممتلكات شخصية له فيها[67].

لقد أكدت المحكمة في قضية راكاس (Rakas) أن المدعى عليهم لم يثبتوا أي «حق في الممتلكات المحتجزة»، وأن القرار لا ينبغي تفسيره باعتبار «أن هؤلاء الزوار لا يمكنهم التشكيك في قانونية احتجاز الأدلة أو التفتيش إذا تم احتجاز ممتلكاتهم أثناء التفتيش»[68]. لكن المحكمة رأت بعد سنة، في قضية رولينجز ضد كنتاكي (Kentucky v. Rawlings)[69]، أن توقع حماية الخصوصية المبرَّر لا ينشأ بالضرورة عن رهن ممتلكات المرء لآخر. وعلى الرغم من أن تحليل المحكمة في قضية رولينجز (Rawlings) غير سليم بوجه عام، فإن حقيقة الحكم تظهر عدم وجود حق في حماية الخصوصية؛ إذ لم يتخلف المدعى عليه الراهن قط عن مرافقة صاحب الرهن، وتحوم بعض الشكوك حول أنماط الوقائع التي تجري مناقشتها هنا.

على النحو المبين فيما سبق، لا يتمتع شخص بحق الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على حقه في المقتنيات المحتجزة، إذا كانت هذه المقتنيات مهربة أو مسروقة[70]. من ناحية أخرى، إذا كان وضع هذه المقتنيات في المركبة غير مصرح به، فإنه لا يمكن حينئذ أن يكون له حق في حماية الخصوصية[71]، ويعني هذا أنه لو كان لصٌّ يقود مركبة مسروقة، فإنه لا يحق له الدفع ببطلان التفتيش القائم على سبب وجوده، كما لا يمكنه اكتساب حق الدفع ببطلان التفتيش؛ استناداً إلى أن بعض العناصر المأخوذة من المركبة المسروقة تخصه، وهو ما يتبيّن في قضية الشعب ضد هينبيرج (Henenberg v. People)[72].

لم يكن للمدعى عليه الحق في الدفع ببطلان التفتيش على احتجاز دفتر العناوين وأية أشياء أخرى تخصه، عثر عليها في المركبة، سواء على الأرضية أو المقعد، أو في صندوقها أو في تجويف القفازات. والحكم بغير ذلك يعني أن المدعى عليه إذا سرق مركبة، وحوّلها

(66) 439 U.S. 128, 99 S.Ct. 421, 58 L.Ed.2d 387 (1978).
(67) Abell v. Commonwealth, 221 Va. 607, 272 S.E.2d 204 (1980).
(68) See United States v. Salazar, 805 F.2d 1394 (9th Cir.1986).
(69) 448 U.S. 98, 100 S.Ct. 2556, 65 L.Ed.2d 633 (1980).
(70) State v. Perkins, 543 S.W.2d 80 5 (Mo.App.1976).
(71) Butler v. State, 154 Ind.App. 361, 289 N.E.2d 772 (1972)
(72) 55 Ill2d 5, 302 N.E.2d 27 (1973).

إلى مكان آمن، ووضع فيها ممتلكاته، بمنأى عن عيني القانون، فإنه يصبح من حقه الدفع بحماية الخصوصية، وبطلان التفتيش القائم على «حق الملكية أو الحيازة في العقار الذي يتم تفتيشه أو السلع المحتجزة فيه» أو الممتلكات التي توضع بشكل غير قانوني في عقار يخص شخصًا آخر، وهو طرح من المستحيل قبوله.

الفرع الثاني

السفن

وعلى الرغم من أن كثيرًا من المبادئ التي نوقشت بالنسبة إلى المركبات قد تنطبق على وسائل مواصلات أخرى بعينها[73]، فإنه من الملائم في هذه المرحلة توجيه بعض الاهتمام إلى حق الدفع ببطلان التفتيش القائم على السفن البحرية. وتجدر الإشارة إلى أن القبطان يتمتع بحق معترف به لحماية الخصوصية من الانتهاكات الشرطية غير المصرح بها في كل الأماكن على متن سفينته، وهذا الحق مستمد من مسؤوليته القيادية عن السفينة، وسلطته القانونية ذات الصلة، التي تخوله منع الدخلاء من دخولها، كما أن المبادئ تمنحه (وكذلك المالك) هوية قانونية، مفادها أنه يمتلك حقًّا في السفينة[74].

بالمثل، فإن الشخص المسؤول عن تشغيل قطعة بحرية أصغر (طراد شخصي) يحق له كما يحق للركاب وأفراد الطاقم فيها[75] الدفع ببطلان التفتيش القائم على إيقافها[76]، لكن لا بد من التفريق في القضايا بين الممتلكات الشخصية وأروقة النوم والمعيشة، وفيها يحق لهم الدفع ببطلان التفتيش، وبين غيرها من أماكن التخزين والأماكن المشتركة المماثلة، حيث لا يحق لهم الدفع ببطلانه[77]، وإن كانت المحكمة في قضية الولايات المتحدة ضد كاردونا – صاندوفال (Sandoval–Cardona.v States United)، أكدت أن هذه التفريق ذو صلة ببعض القطع البحرية وليس بجميعها .

(73) E.g., as to aircraft, see United States v. Erickson, 732 F.2d 788 (10th Cir.1984).

(74) United States v. Cardona-Sando-val, 6 F.3d 15 (1st Cir.1993); citing The Styria v. Morgan, 186 U.S. 1, 22 S.Ct. 731, 46 L.Ed. 1027 (1902); Coastal Iron Works, Inc. v. Petty Ray Geophysical, 783 F.2d 577 (5th Cir.1986); United States v. Aikens, 685 F.Supp. 732 (D.Hawaii 1988), rev'd on other gounds, 946 F.2d 608 (9th Cir.1990); 1 Norris, The Law of Seamen §25:1 (4th ed. 1985 & supp. 1993). Accord: United States v. Juda, 46 F.3d 961 (9th Cir.1995).

(75) United States v. Pringle, 751 F.2d 419 (1st Cir.1984).

(76) United States v. Mejia, 720F.2d 248 (2d Cir.1983), opinion modified and reh. den, 728 F.2d 142 (2d Cir. 1984).

(77) United States v. Thompson, 928 F.2d 1060 (11th Cir.1991).

ونحن نعتقد أن القضايا التي تتضمن قطعًا بحرية كبيرة؛ مثل سفن نقل البضائع وسفن الشحن، يتعين تمييزها عن القضية التي تستهدفها هذه الدراسة، ومن المفهوم تمامًا أنه في التعامل مع قطعة بحرية كبرى، ينبغي أن تميز المحكمة بين الأماكن، ومعاملة بعضها باعتبارها لا تخضع لحقوق حماية الخصوصية لدى أعضاء في الطاقم، وعلى سبيل المثال، فإن منطقة تخزين البضاعة في سفينة الشحن، التي يشار إليها اختصارًا بالمنطقة المشتركة، لا يمكن أن يكون لأي من أفراد الطاقم حق حماية الخصوصية؛ ومن ثم لا يصح الدفع ببطلان التفتيش عليها في سياق حماية الخصوصية؛ بناءً على حجم القطعة البحرية ومحدودية الحيز الذي يمكن لأفراد الطاقم ادعاء هذه الخصوصية به.

لكن قضيتنا تتضمن ظروفًا وقائعية مختلفة تمامًا. هنا، نحن بصدد قارب ترفيهي صغير يستخدم في الصيد، بحجيرات صغيرة ومضغوطة، وعدد أفراد الطاقم أربعة أفراد فقط. ولم تكن هناك وسيلة عملية لإخراج أفراد الطاقم من أماكن معينة في القارب. وكما هو الحال مع المضيِّفين وضيوف الليلة الواحدة في شقة صغيرة، فإن كلًّا من القبطان وأفراد الطاقم يتمتع بحقوق مبررة لحماية الخصوصية في أماكن القارب كافة؛ إذ إن الحيز محدود ولا فواصل فيه.

وفي قطعة بحرية كهذه لا يوجد «مناطق مشتركة» بالمعنى نفسه الذي يجعل منطقة تخزين البضائع أو غرفة الطعام في قارب كبير مناطق عامة أو مشتركة. وإمكانية اشتراك العديد من الأفراد في الحيز المحدود لا تجعل الحيز عامًا أكثر من إمكانية اشتراك أسرة في منزل أو غرفة فندق. ونحن لا يمكننا أن نضع معيارًا لكل قضية، لكننا نعتقد أن هذه القضية تمثل الوجه الآخر لحالة سفينة نقل البضائع أو سفينة الرحلات السياحية؛ حيث يمكن تمييز الحيز الخاص للفرد بوضوح عن الأماكن العامة أو المشتركة. اختصارًا؛ ومن ثم فإننا نعتقد أن أفراد الطاقم في هذه القضية، مثل القبطان، يحق لهم إثارة قضية أن تفتيش السفينة غير مبرر.

الفرع الثالث

المال المرهون

إذا كان مالك مركبة قد رهنها لدى شخص آخر لفترة من الزمن، فإنه يكون لذلك الشخص حينئذ[78] حق الدفع ببطلان التفتيش، بموجب إثبات لحالة الرهن هذه، إزاء

(78) Compare United States v. Sanchez, 943 F.2d 110 (1st Cir.1991) e.g., United States v. Lopez, 761 F.2d 632 (11th Cir.1985); United States v. DeWeese, 632 F.2d 1267 (5th Cir. 1980).

المركبة في فترة[79] الرهن[80]. وعليه يحق للراكب الحاصل على إذن باستخدام المركبة في تلك الليلة، الدفع ببطلان التفتيش فيما يتعلق بتفتيش المركبة حيث إن هذا الرهن اكسبه حق حيازة المركبة مما أكسبه حقًا مشروعاً في توقع حماية الخصوصية في المركبة، ويحق لسائق المركبة الذي يثبت أنه حصل على إذن المالك باستخدام المركبة الدفع ببطلان التفتيش اعتراضاً على إيقافها وتفتيشها.

ولابد من التمييز بين الرهن الحقيقي والحالة التي يكون فيها مسموحًا لشخص بقيادة مركبة في وجود المالك، وفي الحالة الأخيرة لا يكون للسائق الحق الكامل في الدفع ببطلان التفتيش، كالذي يكون للمالك أو الراهن[81].

وقد يكون لطبيعة الرهن الدقيقة ما يجعل للراهن – تحديدًا – الحق في الاعتراض على نوعية من سوء السلوك الذي قد يصدر عن الشرطي[82]، وفي كل الحالات يتمتع الراهن بمدى أكبر من حقوق حماية الخصوصية مقارنة بشخص يكون مجرد راكب. وهذا يعني أنه ليس ضروريًا وجوده في المركبة عند التفتيش حتى يكون له الحق في الدفع ببطلانه[83]، ويمكن أن ينطبق هذا على الذين يشتركون في استخدام المركبة مع المالك على أساس منتظم ومتكرر[84].

ومن الضروري كذلك التمييز بين موقف مثل ذلك الذي في قضية الولايات المتحدة ضد توريس ((United States v. Torres, 720 F .2d 1506 (11th Cir.1983) والذي حكم فيه بشكل ملائم بأنه حين تم استئجار المدعى عليه لحراسة مركبة في حالة انتظار لكن لم يكن معه مفاتيح لها، لم يكن يحق له الدفع ببطلان التفتيش بالنسبة للجزء الداخلي من المركبة.

ولعل من المناسب الإشارة هنا – على سبيل المثال – إلى قضية الولايات المتحدة ضد بيرك (Burke . v States United)[85]، التي حُكم فيها بحق المدعى عليه في الدفع ببطلان تفتيش مركبة أخيه بسبب «استخدامه المتكرر للشاحنة»؛ وقد رأت المحكمة أن الموقف

(79) Tippitt v. State, 294 Ark. 342, 742 S.W.2d 931 (1988)

(80) See the pre-Rakas cases of United States v. Festa, 192 F.Supp. 160 (D.Mass.1960); State v. Boster, 217 Kan. 619, 539 P.2d 294 (1975); State v. Hoover, 219 Or. 288, 347 P.2d 69 (1959).

(81) Unitd States v. Jefferson, F.2d 1242 (10th Cir.1991); Unitd States v. Lochan, 674 F.2d 960 (1st Cir.1982).

(82) In Unitd States v. Blanco, 844 F.2d 344 (6th Cir.1988),

(83) Unitd States v. Jefferson, F.2d 1242 (10th Cir.1991).

(84) Compare United States v. Kovac 795 F.2d 1509 (9th Cir.1986).

(85) 506 F.2d 1165 (9th Cir.1974).

«مماثل لحق المستأجر في الحماية من التفتيش»[86]، وهو الأمر الذي يشبه ما حصل في قضية الولايات المتحدة ضد فيللينز (Villines . v States United)[87]، التي حُكم فيها بأن المسافِرَين مع مالك المركبة يحق لهما أيضًا الدفع ببطلان التفتيش؛ حيث كانا يعتبران مستحوذين بشكل مشترك قانوني على المركبة – بموجب الاتفاق على الاشتراك في القيادة – خلال رحلة بين الولايات.

(86) Rawlings v. Kentucky, 448 U.S. 98, 100 S.Ct. 2556, 65 L.Ed.2d 633 (1980).
(87) 304 Ark. 128, 801 S.W.2d 29 (1990).

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوعًا غاية في الأهمية، لا تعرفه الأنظمة القانونية في الدول العربية، وهو من له صفة الدفع ببطلان تفتيش المركبات؛ متخذة من النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية مجالًا لها. وقد جاءت هذه الدراسة في مطلبين، عرضت في المطلب الأول لمعيار الصفة، من حيث الأشخاص، الذي تبنته المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين عرضت في المطلب الثاني لمعيار الصفة من حيث المحل، وانتهت الدراسة بالإجابة عن التساؤل: هل يملك مَنْ وضع منقولات في المركبة حق الدفع؟ وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولًا: النتائج

1- إن الدفع ببطلان التفتيش يمكن أن يستند إلى «الوجود بشكل مشروع في المكان الذي يجري به التفتيش»، في وقت التفتيش نفسه. وقد فُهم من الحكم في قضية جونز؛

2- أن للراكب الحق في الدفع ببطلان التفتيش القائم على تصرف الشرطة الذي يمثل انتهاكًا لحمايته المكفولة بموجب التعديل الرابع، والقبض عليه بشكل غير مبرر

3- أن للسائق غير المالك حق الدفع ببطلان التفتيش القائم على إيقاف المركبة أو إخراجه منها.

4- أوضحت المحكمة العليا أن جوف القفازات في مركبة لا يمثل مكانًا يحق لراكب في المركبة، في المعتاد، المطالبة بحماية خصوصيته.

5- يحق لقبطان السفينة التمتع بحق معترف به لحماية الخصوصية من الانتهاكات الشرطية غير المصرح بها في كل الأماكن على متن سفينته.

6- الشخص المسؤول عن تشغيل قطعة بحرية أصغر يحق له الدفع ببطلان التفتيش القائم فيما يتعلق بإيقاف تلك القطعة البحرية أو تفتيشها.

7- يحق للملاحين الدفع ببطلان تفتيش المناطق الخاصة، مثل أروقة نوم الملاحين، أو الممتلكات الشخصية.

8- أوضحت قضية جونز أن المفاهيم القانونية الشائعة المتعلقة بمفاهيم حقوق الملكية لا تحكم الدفع ببطلان التفتيش القائم.

9- الرأي الصحيح هو ما تم التعبير عنه في قضية بوتوت بأن حق المدعي بالدفع ببطلان التفتيش القائم ينبغي ألا يعتمد على اعتقاد ضابط الشرطة فيما يتعلق بحق اللص في حيازة المركبة المراد تفتيشها تحديدًا.

10- أوضحت قضية جونز أن الشخص غير الموجود – بشكل قانوني – عند مواجهة الشرطة ليست له أي حقوق واردة في التعديل الرابع.

11- ضرورة أن يتوافر في الحيازة عنصراها المادي والمعنوي، وذلك للدفع ببطلان تفتيش المركبة محل الحيازة.

12- لا يكون للسائق الحق الكامل في الدفع ببطلان التفتيش القائم، الذي يكون للمالك أو الراهن.

13- يتمتع الراهن بمدى أكبر من حقوق حماية الخصوصية مقارنة بكونه مجرد راكب.

14- يشترك أفراد الأسرة الذين يعيشون مع مالك، أو مستأجر، العقار في حق حماية الخصوصية بذلك المقر، ويبدو أنهم يشتركون بالمثل في حق حماية الخصوصية في المركبات المستخدمة بوساطة الأسرة بالشكل المبين فيما يتعلق بقضية جي آر إم التي حُكم فيها بحق ابن يبلغ من العمر ستة عشر عامًا، ويعيش في المنزل، في الدفع ببطلان التفتيش على مركبة كثيرًا ما يستخدمها، لكنها مملوكة لوالده.

15- أن المدعى عليه في ملكية الجهاز لا يمنحه حق حماية الخصوصية في المركبة؛ ومن ثم، فإن المدعى عليه يحق له الدفع ببطلان التفتيش على مصادرة ممتلكاته، لكن لا يحق الدفع ببطلان التفتيش على مركبة هانت (ويعني هذا أنه في هذه القضية، لو أن ممتلكات المدعى عليه كانت وعاء، لكان للمدعى عليه حق الدفع ببطلان التفتيش على تفتيش الوعاء ذاته).

16- يتفق المُشرِّع الأمريكي مع المُشرِّع الكويتي بشأن جواز الدفع ببطلان تفتيش المركبة من مالكها، حينما يتم تفتيشها وهي بحوزة شخص آخر.

17- يعتبر المُشرِّع الكويتي المركبة الموجودة داخل المسكن من ضمن مشتملاته؛ ومن ثم، يجوز تفتيشها متى كان تفتيش المسكن جائزاً.

ثانيًا: التوصيات

1- نوصي المشرع الكويتي بأن يتم تحديد مواضع الحق في الخصوصية بالمركبة التي يحق للمتهم الدفع ببطلان تفتيشها.

2- نأمل أن يضع المُشرِّع الكويتي ضوابط ونطاقاً للتفتيش، وربطه بالحق في الخصوصية والتطور التكنولوجي والتقني الذي يمكن استخدام وسائله في التفتيش.

3- ندعو المُشرِّع الكويتي إلى أن ينتهج نهج المُشرِّع الأمريكي بأن كل قبض صحيح يجيز التفتيش، باعتبار أن ذلك هو المتبع عملياً.

قائمة المراجع

- محمد علي غانم، تفتيش المسكن، في قانون الإجراءات الجنائية الفلسطيني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
- ممدوح إبراهيم السبكي، حدود سلطات مأمور الضبط القضائي في التحقيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر، عمان – الأردن، 2011.
- مأمون محمد سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الملخص	125
المقدمة	126
المطلب الأول: معيار الصفة من حيث الأشخاص	128
الفرع الأول: مدى تطلب الحيازة المادية (الفعلية) للمركبة	132
الفرع الثاني: مدى تطلب مشروعية الحيازة كشرط لاكتساب الصفة في الدفع	134
الفرع الثالث: القرابة وأثرها على اكتساب الصفة في الدفع	138
المطلب الثاني: معيار الصفة من حيث المحل	141
الفرع الأول: المنقولات الموجودة داخل المركبة	141
الفرع الثاني: السفن	144
الفرع الثالث: المال المرهون	145
الخاتمة	148
قائمة المراجع	151